المحاضرة الاولى .....البلاد العربية الحديثة....

الادارة العثمـــــــــــانية للأقطار العربيـــــــــــــة:-

أهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن التاسع عشر والتي أستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الادارة والمجتمع مستندين في ذلك الى مصدرين أساسيين :-

أولهما :- النظم التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

ثانيهما :- النظم التي كانت سائدة في الاقطار العربية قبل أحتلالهم لها.

لذلك اصبحت الأقطار العربية بعد خضوعها للسيطرة العثمانية وحدات أدارية سميت بالايالات ثم أبدلت التسمية الى مصطلح الولايات ، وتنقسم الولاية الى سناجق(الوية) وفي كل لواء (متصرف) وفي كل قضاء (قائمقام) وفي كل ناحية (مدير ناحية) وفي كل قرية (مختار) وقد بلغ مجموع الولايات العربية خلال العهد العثماني ١٢ ولاية و٤ متصرفيات مستقلة وهذه الولايات هي:- ولاية الحجاز، ولاية بيروت، ولاية اليمن، ولاية البصرة ،ولاية بغداد ، ولاية الموصل ، ولاية حلب ، ولاية سوريا ، ولاية الجزائر ، ولاية طرابلس الغرب ، ولاية تونس، ولاية مصر .

أما المتصرفيات فهي متصرفية القدس ، متصرفية بنغازي ، متصرفية دير الزور ، متصرفية جبل لبنان ، وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات بالعاصمة أسطنبول .

لم يمارس العثمانيون اية سلطة سياسية مباشرة ولكن هذا لم يمنع العثمانيين من مراعاة الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية حيث لم يحاولوا ان يتدخلوا في بداية الامر التغلغل في حياة السكان طالما حافظوا على ولائهم للحكم العثماني وكان المجتمع مقسما الى طبقتين :-

الاولى :- وهي الاكثرية وتضم المنتجين للثروة من العمال والفلاحين والحرفيين وهم يدفعون الضرائب للحكام .

الثانية :- فهم الحكام ويمثلون الأقلية ولايدفعون الضرائب ولايقومون بأي عمل أنتاجي ، وانما ينصرفون لجمع الاموال ويستخدمونها في دعم سلطتهم .

ومن هنا يمكن القول ان السطحية كانت من أبرز خصائص الحكم العثماني ، هذه السطحية جعلت الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية خارج مسؤوليات الحكومة العثمانية ومن مسؤوليات السكان .

أما واجبات الدولة العثمانية فقد أنحصرت في حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي وتنظيم أستمار الثروة التي تعود الى السلطان العثماني الذي يعد الرئيس الاعلى للدولة والجيش ويشترط فيه ان يكون من الاسرة المالكة العثمانية التركية الاصل وقد تمتع السلطان بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة. ويلي السلطان (شيخ الاسلام) وهو الرئيس الاعلى للعلماء وهناك (الصدر الاعظم) اي رئيس الوزراء وكان يقوم بأعانة السلطان في اصدار القوانين وادارة البلاد ويطلق على الحكومة اسم (الباب العالي)،ويتولى الشؤون الخارجية (ريس أفندي) وهو بمثابة وزير الخارجية ، وكان ثمة ديوان مركزي سترأسه السلطان ويضم كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين وعلماء الدين وهذا الديوان يناقش المسائل ويخطط السياسة العامة للدولة وكان السلطان يواظب على حضور جلساته واكتفوا بالسماع الى ماكان يدور فيه من مناقشات فكان ذلك من أسباب تدهور الدولة العثمانية.

أعتمدت الدولة العثمانية على المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافها في التوسع والسيطرة على الأقطار العربية ،وتألفت المؤسسة العسكرية العثمانية من نوعين من القوات :

النوع الاول :-القوات الأقطاعية :- وترجع جذور تأسيسها الى المراحل الاولى في نشأة الدولة العثمانية حين أعتمدت على النظام الأقطاعي وهدفت من ورائه تحقيق أمرين أثنين :-

أولهما :- تأمين الرزق لفئات متعددة من الجند بدل من تخصيص رواتب لهم فقد كانوا يجهزون أنفسهم ويتقدمون الى ميادين القتال .

ثانيهما :- ان هذا النظام ساعدهم في تهيئة ما يحتاجونه من الجند في حركات التوسع العثمانية وقد شكلت قوات الفرسان الاقطاعية نواة الجيش العثماني .

النوع الثاني :- القوات الأنكشارية :- وهي التي أعتمد عليها العثمانيون في أدارة عملياتهم التوسعية وقد ظهرت الحاجة الى هذا النوع من القوات بعد ان فقدت القوات الأقطاعية أهميتها وصار من الصعب جدا الأعتماد عليها في أماكن بعيدة عن مواضع أقطاعاتها ومما ساعد العثمانيين على أنشاء الجيش الجديد (يني جري) ثم طور بعد ذلك ليكون الأنكشارية تلك الأعداد الكبيرة من لأسرى المسيحيين الذين حصلوا عليها خلال عمليات توسعهم في أوربا فقد كانت العادة المتبعة هي تخصيص خمس الأسرى للدولة وتحويلهم الى جنود يعملون في بناء الأمبراطورية .

وقد أرتبط الجيش بألطريقة البكتاشية وهي طريقة صوفية باطنية شاعت بين قبائل الأناضول منذ منتصف القرن الثالث عشر وكان الشيخ البكتاشي يتقدم القطعات الأنكشارية عند السي.ر نحو الحرب شاهرا سيفه ومن هنا أصبح كل نصر يناله الأنكشارية يعزى الى ذلك الشيخ وبركاته وهذا مما ساعد في تقوية سمعة الأنكشارية التي أصبحت في نهاية القرن الخامس عشلر القوة العسكرية الضاربة للدولة العثمانية ، فقد أعتاد السلاطين بعد أحتلالهم الأقاليم تثبيت حامية عسكرية من الأنكشارية في مركز كل ولاية وكان آغا الأنكشارية بمثابة القائد العام للحامية العسكرية في الولاية .

أخذ الجيش الأنكشاري بأتدهور بعد أن دخلت فيه عناصر لا تتقن صنعة الجندية وقد قاسى الأهالي منهم الكثير من العنف وضجوا بألشكوى من تعدياتهم وتزايدت أعبائهم المالية ، كما أستفادوا من ظروف الصراع الذي كان ينشب بين أبناء السلاطين المتنازعين على العرش ليفرضوا نفوذهم على السلطان فتحولوا بذلك الى أداة هزيمة وتخريب .وأستمرت تمرداتهم خلال القرن الثامن عشر وكان أخطرها تلك التي حدثت في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) حين تمكن الأنكشارية في الثامن والعشرين من أيلول ١٧٠٣ من السيطرة على العاصمة وخلع السلطان

وأعدام أثنين من معاونيه ، وقد لعب الانكشاريون دورا خطيرا في تاريخ الولايات العثمانية ومنها العربية أذ ساهموا في الفتن الداخلية وكثيرا ما نشب القتال بينهم وبين القوات المحلية.

أن التدخل في شؤون الحكم وأثارة المشاكل جعل الجيش الأنكشاري بعيدا عن ممارسة مهامه الرئيسية في حفظ حدود الدولة وحمايتها من الأخطار الخارجية ففي الوقت الذي كان فيه الانكشاريون يعبثون بمقدرات السلاطين لحقت بألدولة العثمانية في المجال الخارجي طوال القرن الثامن عشر هزائم خطيرة أمام الدول الأوربية أضطرت على أثرها التوفيع على معاهدات مهينة منها معاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ التي بموجبها سلمت المجر الى النمسا ومعاهدة كوجك كينارجي التي أعقبت هزيمتها أمام روسيا سنة ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي التي ذلتها أمام روسيا . وقد أنكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا (١٧٩٨-١٨٠١) وقد أدى ذلك كله الى ظهور أتجاه جديد في الدولة يدعو الى أيقاف التدهور وهو الأتجاه المعروف بحركة الأصلاحات والتنظيمات العثمانية ولقد كان من الطبيعي ان يستهدف الأصلاح في المقام الأول التخلص من الجيش الأنكشاري وأنشاء جيش جديد يحل محله ولم يتحقق ذلك الآ في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩).